

وزير الدفاع يؤكد عدم المس بروتاب العسكريين... وقرارات بتخفيض تقديرات الجمعيات لبنان يمدد نقاش الموازنة على وقع احتجاجات



عسكريون متقاعدون يحتجون أمام مقر مصرف لبنان في بيروت أمس (رويترز)

بيروت، الشرق الأوسط،

استكملت الحكومة اللبنانية، أمس، مناقشة مشروع الموازنة، بعدما كانت عقدت جلسة مسائية استمرت حتى الساعة الثانية صباحاً، على وقع تصعيد التحركات الشعبية الراضية لخفض الرواتب وزيادة الضرائب، وتكرر مشهد الاحتجاجات الذي شهده محيط مقر مجلس الوزراء مساء أول من أمس، مع العسكريين المتقاعدين الذي نصبوا خياماً أمام مصرف لبنان المركزي في بيروت، أمس، في موازاة اعتصامات نفذها زملاؤهم أمام فروع المصرف في مناطق لبنانية عدة، قبل أن يعلنوا تعليقهم التحرك تجاوباً مع مطلب وزير الدفاع إلياس بوعصب. وفيما كان يفترض الانتهاء من مشروع الموازنة في جلسة أمس، أعلن عقد جلسة ظهر اليوم لاستكمال البحث. وأشار وزير الإعلام جمال الجراح بعد انتهاء الجلسة إلى اتخاذ قرارات متعلقة بتخفيض التقديرات لبعض الجمعيات، وقال: «حرصنا على عدم المس بالتقديرات للجمعيات الحدية التي تساعد المواطنين فعلياً، إلا أنه حصل تخفيض على التقديرات لجمعيات أخرى».

وعما إذا كانت الحكومة ستصل إلى بحث بند الاقتطاع من الرواتب إن لم تكن التخفيضات التي اقترحت حتى الآن كافية، قال الجراح: «لا نستطيع أن أجيب قبل أن يقدم وزير المالية تقريره». وقال وزير المالية علي حسن خليل: «أكملنا كل المواد التي تتضمن الموازنة والاقتراحات الإضافية، وهناك بعض الاقتراحات التي من الممكن أن يقدمها الوزراء وتمت مراجعة

المساهمات والعقود في كل السجلات». وأكد وزير الدفاع إلياس بوعصب أنه «لا كلام عن مس بالرواتب بأشكالها المختلفة سواء للعسكريين في الخدمة الفعلية أو المتقاعدين، وقرار حسم 3 في المائة على الطيابة سيتم تطبيقه على جميع موظفي الدولة لا العسكريين فحسب، ولكن سننوعهم في أماكن أخرى». وكان الجراح أوضح رداً على سؤال أنه «تم إقرار التدبير رقم

3 في مواجهة العدو الإسرائيلي ويبقى لوزير الدفاع والوزيرين رقم 2 و 1 وفق كل منطقة». وتمنى بوعصب على جميع المتقاعدين «عدم اللجوء إلى أسلوب إحراق الإطارات وقطع الطرقات وإقفال المؤسسات العمومية»، داعياً إياهم إلى «اعتماد وسائل الاعتراض السلمية والحضارية من دون تعطيل المرافق العامة».

وقال العميد محمود طبيخ، «في حال كانت هناك متغيرات في هذا الموضوع فسابلغهم بالأمم فور حصوله». وتمنى بوعصب على جميع المتقاعدين «عدم اللجوء إلى أسلوب إحراق الإطارات وقطع الطرقات وإقفال المؤسسات العمومية»، داعياً إياهم إلى «اعتماد وسائل الاعتراض السلمية والحضارية من دون تعطيل المرافق العامة».

وأصحاب البخوت، وعلى خط رفص خفض الرواتب، استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري، أمس، وفد رابطة موظفي القطاع العام، وبحث مع موضوع الموازنة والرواتب، وأكدت الرابطة «الرفض القاطع لأي مس بالرواتب تحت أي صيغة طرحت أو طرح». وشددت في الوقت نفسه على «التمسك بالحقوق المكتسبة والتدابير الاجتماعية، وعدم المس بالمعاش التقاعدي».

وقال العميد محمود طبيخ، «في حال كانت هناك متغيرات في هذا الموضوع فسابلغهم بالأمم فور حصوله». وتمنى بوعصب على جميع المتقاعدين «عدم اللجوء إلى أسلوب إحراق الإطارات وقطع الطرقات وإقفال المؤسسات العمومية»، داعياً إياهم إلى «اعتماد وسائل الاعتراض السلمية والحضارية من دون تعطيل المرافق العامة».

القيادة السعودية تعزي عون في البطريك صفيير

وأصدق الموساة، راجين لكم دوام الصحة والتوفيق».

بعث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، برقية عزاء ومواساة للرئيس اللبناني العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية، في وفاة البطريك مار نصر الله بطرس صفير. وقال الملك سلمان: «تلقينا نبأ وفاة البطريك مار نصر الله بطرس صفير، وإنتي إذ أعرب لكم والأسرة الفقيد عن بالغ التعازي، وصادق الموساة، لأرجو لكم دوام الصحة والسلامة».

التصعيد الأميركي - الإيراني يشغل قائد الجيش اللبناني في واشنطن

بيروت، خليل فليحان
لم تمنع الاعتصامات التي تضرب بيروت من حين إلى آخر احتمال طلب طهران من «حزب الله» فتح جبهة مع إسرائيل. وتوقع مصدر حكومي لبناني لـ«الشرق الأوسط» أن يبحث قائد الجيش العماد جوزيف عون مع المسؤولين العسكريين الأميركيين الذين سيلتقيهم في واشنطن احتمال الصدام الأميركي - الإيراني في الشرق الأوسط، ووصف الوضع السائد حتى الآن بأنه «مجرد عرض عضلات عسكري وإعلامي، لكن وقوع العمل الإرهابي في ميناء الفجيرة في دولة الإمارات صباح الأحد الماضي أدى إلى نشوء وضع جديد لا يمكن التعااطي معه بإطلاق أحكام سريعة؛ لأن التسرع يمكن أن يفجر حرباً لا يمكن التكهّن بمداها وبنائجها التدميرية».

غرق زورق مهاجرين سوريين قبالة لبنان

بيروت، الشرق الأوسط
وعلى مسافة غير بعيدة من الشاطئ».

غرق زورق في عرض البحر شمال لبنان على متنه عدد من السوريين خلال محاولتهم السفر إلى قبرص سراً. وقالت «الوكالة الوطنية للإعلام»، إن «شاطئ شكا - الهري شهد محاولة سفر ثمانية سوريين بطريقة غير شرعية على متن زورق صيد إلى قبرص، وتعرضوا لحادث تسبب في غرق الزورق في عرض البحر».

باسيل يشدد على وقف تسريبات الخارجية

بيروت، الشرق الأوسط
وأوضح: «اجتمعت بالموظفين واعتذرت منهم لأنني مضطر لاتخاذ هذا الإجراء، وتمسيت ألا يكون أحدهم متورطاً، وطلبت من رئيس الجهاز أن يتعاطى باحترام كامل مع الموظفين مع إصراري على معرفة الحقيقة». وأكد أن «مشكلتنا ليست مع جريدة أو وسيلة إعلام، بل هي داخل الوزارة ونحن معتمدين بوقف التسريب وكل ما اتسمناه إلا يكون أحد أعضاء السلك وراء التسريب، وهنما الوصول إلى الحقيقة وحرية الصحافة مصانة ومحمية». وأضاف: «نعاني من العجز التجاري في لبنان، وعلى كل سفير أن يكون الاقتصاد جزءاً من همهم». وقال للدبلوماسيين الجدد: «دوركم السياسي مهم بنا على توجيهاً وزارة الخارجية التي تمثل سياسة الدولة ولاؤكم يجب أن يكون للبنان لا لخط سياسي».

مناقشات مشروع قانون انتخابي لبناني جديد

بيروت، الشرق الأوسط
استكملت «كتلة التخمينة والتحرير» عرض اقتراحها لقانون انتخابي جديد نسبي مع الأصدقاء اللبنانيين بلقائهم، أمس، مع كتلة «حزب الكتائب». وأعلن النائب أنور خليل أن الاقتراح يتضمن جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة والمساعدة بين المسيحيين والمسلمين. وأشار إلى «أننا طلبنا أن تكون هناك 6 مقاعد لممثلي اللبنانيين غير المقيمين، إضافة إلى 128 مقعداً، وتخصيص كوتا نسائية من 20 مقعداً، على أن يتقدم هذه النسبة في خلال عملية تركيب اللوائح».

توافق لبناني على التشفير لتجنب خسارة «سيدرا»



جانب من اجتماع الحكومة اللبنانية لمناقشة الموازنة أمس (الاتي ونهرا)

بيروت، يوسف دياب

تقف الحكومة اللبنانية أمام خيارين، أحدهما مس؛ الأول إقرار إصلاحات مالية واقتصادية تخفف العجز في الموازنة، وتحذ من تنامي الدين العام، لكنها تواجه بنقمة شعبية واسعة جراء الضرائب الجديدة التي ستفرضها، واقتطاع نسبة من رواتب موظفي القطاع العام، والثاني محاذير التقريب بمقررات مؤتمر «سيدرا» الذي وعد بإطلاق ورشة مشاريع للبنى التحتية والاستثمارات تقدر بـ11,8 مليار دولار، شرط تطبيق الإصلاحات المطلوبة؛ وأولها خفض العجز، وزيادة إيرادات الخزينة، ومحاربة الفساد.

ويبدو أن الحكومة عازمة على السير بالإصلاحات، رغم تعاطف النقمة الشعبية وحركة الاحتجاجات والإضرابات المتصاعدة على الأرض، باعتبار أن أي تقريظ بمكتسبات «سيدرا» يعني فقدان الثقة الدولية بلبنان، ودخول البلاد تدريجاً نفق الانهيار، وهو ما تتفق القوى السياسية ضمناً على تجنبه، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وعلى المضي بإقرار موازنة تقشفية أياً كانت الانعكاسات على الأرض.

وتتخسب الحكومة بكل مكوناتها من رد الفعل على الأرض رفضاً لأي موازنة تطل

جزءاً من رواتب موظفي القطاع العام، لكنها مضطرة إلى تجزؤ هذه الكاس. ورأى عضو «كتلة المستقبل» النائب محمد الجراح، أن «المصلحة الوطنية تقضي عربية وإجتمعية ومؤسسات دولية بتخفيض الإنفاق واحداً في المائة سنوياً وعلى مدى 5 سنوات، لكن للأسف وصل العجز في 2018 إلى 11,5 في المائة لذلك لا يمكن الاستمرار بهذا النهج». ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور جاسم عسّاقنة أن «مؤتمر (سيدرا) فرض على لبنان إجراءات تتطابق مع المعايير الدولية للانتظام المالي». وقال

دولياً، وقال: «عندما ذهبت الحكومة إلى مؤتمر (سيدرا) بموازنة عام 2018، كان العجز مقدراً بـ8,2 في المائة، وتعهّد الرئيس الحريري أمام 30 دولة عربية وإجتمعية ومؤسسات دولية بتخفيض الإنفاق واحداً في المائة سنوياً وعلى مدى 5 سنوات، لكن للأسف وصل العجز في 2018 إلى 11,5 في المائة لذلك لا يمكن الاستمرار بهذا النهج». ويؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور جاسم عسّاقنة أن «مؤتمر (سيدرا) فرض على لبنان إجراءات تتطابق مع المعايير الدولية للانتظام المالي». وقال

وفي تبريره القرارات غير الشعبية التي تعتمدها الحكومة في الموازنة، أكد مصدر سياسي لـ«الشرق الأوسط» أن «الحكومة تقوم بعملية استباقية كي لا تقع في المخطو، وهي تقدم على تدابير العجز الذي تعوضه مداخل مؤتم (سيدرا)». مشيراً إلى أن «ما تقوم به الحكومة رغم كل الاحتجاجات القائمة في الشارع، ستواكب عملية مكافحة الفساد، لأن تجاهل الفساد القائم سيعيد تكبير العجز». ولفت المصدر إلى «وجود تضامن بين كل القوى السياسية، واتفاق على تحنّب المزايدات الإعلامية كي لا تذهب الجميع نحو الفشل».

وفي مقابل الأرقام المشجعة التي ينطوي عليها مشروع الموازنة، ثمة خشية من أن تكون هذه الأرقام مجرد دعابة إعلامية تفقر إلى وسائل التنفيذ. ويشير الخبير الاقتصادي جاسم عسّاقنة إلى أن «مشروع الموازنة الحالي يلحظ تخفيض العجز من 6,5 مليار دولار إلى 4,8 مليار دولار، وهذا أمر جيد إذا تحقق، لأن (سيدرا) يشترط أن يكون العجز دون 5 مليارات دولار»، لافتاً في الوقت نفسه إلى «وجود عدد من ملفات الفساد يجب حلها، وهي تبدأ باستعادة أموال الاملاك البحرية والنهرية، ووقف التهريب عبر المرفأ والحدود البرية غير الشرعية التي لا تخضع لرقابة الجمارك».

مخيم «المية ومية» الفلسطيني يودع المظاهر المساحة

بيروت، يولا أسطیح
تحول مخيم «المية ومية» للاجئين الفلسطينيين الواقع جنوب لبنان والذي كان قبل نحو عام تقريبا بؤرة أمنية متفجرة، إلى منطقة آمنة من دون مظاهر مسلحة نتيجة اتفاق لبناني - فلسطيني بدأ الإعداد له بُعيد انتهاء الاشتباكات التي اندلعت في نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 بين حركتي «فتح» و«النصار» (الله)، ما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى وترويع سكانه الفلسطينيين، واللبنانيين الذين يعيشون في محيطه. وبأسسرت الفصائل الفلسطينية مساء الجمعة الماضي، إزالة الحواجز والدمج والتحصينات. كما أنهت كل المظاهر المسلحة بعدما كان المخيم يحوي مربعات أمنية

مع القوى الفلسطينية عبر مديرية المخابرات كي تتقي المخيمات هادئة. وأشارت مصادر حركة «فتح» إلى أن الاتفاق يحصر حمل السلاح في بعض العناصر المكلفين حراسة بعض مكاتب القوى الفلسطينية، على أن يتم تخزين بقية الأسلحة في المخازن. وقالت لـ«الشرق الأوسط» إن الاتفاق لا يحلّ «المية ومية» إلى مخيم منزوع السلاح إنما إلى مخيم آمن، إذ تم وضع حد للفوضى ومنع التجول بالالبسة العسكرية»، مشددة على أن «ما حصل يشكل صلحة لبنانية - فلسطينية مشتركة». وقوبل الاتفاق بارتياح في صفوف المدنيين الفلسطينيين الذين لا يزالون يسكنون في المخيم كما في صفوف اللبنانيين الذين يعيشون على تخومها بعدما دفت الاشتباكات الأخيرة العشرات

منهم لتترك منازلهم. ومن المرتقب أن تتولى القوى الفلسطينية توقيف أي مخل بالاتفاق وتسليمه للجيش اللبناني وإلا يقوم الجيش بالمهمة. وتتولى لجان أمنية مشتركة تضم ممثلين عن أبرز الفصائل الفلسطينية، والتي تعد أكبر تجمعات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ولا وجود للجيش والقوى الأمنية اللبنانية داخل المخيم فلسطينياً منتشراً في معظم المناطق اللبنانية، ما أدى إلى هرب عدد كبير من المظلويين داخل هذه المخيمات التي تشهد انتشاراً ظاهراً للسلاح من دون أي ضوابط. ويعتبر رئيس «لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني» الوزير السابق حسن منيمنة، أن «هناك

مياً عاماً لدى الفلسطينيين الذي يعيشون في لبنان لوضع حد للسلاح المنتشر داخل المخيمات قناعة منهم بأنه لم يعد يخدم قضيتهم ويات قسم منه في خدمة قوى خارجية، ما يؤدي إلى تحمل المدنيين عواقب استخدامه من قبل القوى المسلحة». وقال لـ«الشرق الأوسط» إن ما حصل في «المية ومية» خطوة على الطريق الصحيح كي نصل إلى اليوم الذي لا يبقى فيه سلاح داخل المخيمات وهذا ما هو حاصل في مخيم «نهر البارد» الواقع شمال البلاد. ولا تقتصر الإشكاليات التي يواجهها «المية ومية» على الأمن، إذ يرفع أهالي القرية اللبنانية أصواتهم منذ عشرات السنوات لاستعادة بعض أملاكهم التي تمت مصادرتها. ويتابع عضو كتل «لبنان القوي» النائب إدغار طرابلسي

هذا الملف، مشيراً إلى أنه «في أثناء الحرب اللبنانية تمت مصادرة منازل وعقارات خارج نطاق المخيم وتم دفع بعض الإخلاءات المهجرين في العامين 1993 و1994، لكن العمل في هذا المجال توقف، ما ترك وضع نحو 40 عقاراً واقفاً في المية ومية ودرّب السيم وحي الكرمان - صيدا بملكها لبنانيون، ويصارعها فلسطينيون، معلقاً». وقال طرابلسي لـ«الشرق الأوسط»: «نسعى اليوم لمعالجة هذا الموضوع، وقد وجدنا إيجابية في التعاطي معنا من قبل المسؤولين المعنيين لأن الملف في النهاية ملف قانوني - حقوقي بامتياز، خصوصاً أن هناك أحكاماً قضائية لصالح المالكين اللبنانيين، أضف إلى ذلك أنه مرتبط بسيادة الدولة وبحقيق المساواة بين اللبنانيين».